

وزارة العمل الأمريكية

استنتاجات بشأن أسوأ أشكال عمالة الأطفال لعام 2020

الجزائر

حققت الجزائر في عام 2020 تقدماً متوسطاً في الجهود الرامية إلى القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال. نجحت الحكومة في زيادة عدد مفتشي العمل من 645 في عام 2019 إلى 885 في 2020 وقامت بتطبيق استراتيجية جديدة لمعالجة التسول القسري للأطفال عن طريق القيام بزيارات دورية للمحطات الرئيسية في شبكات المواصلات ومرافق التخزين. قامت الحكومة، ضمن الجهود المبذولة لمعالجة تحديات تطبيق قوانين العمل في القطاع الاقتصادي غير الرسمي، بقيادة مبادرة بالتعاون مع مركز أبحاث جزائري لاستكشاف طرق الوصول إلى الأطفال العاملين في القطاع غير الرسمي. ومع ذلك يتعرض الأطفال في الجزائر إلى أسوأ أشكال عمالة الأطفال بما في ذلك الاستغلال الجنسي التجاري والتسول القسري، ويرجع ذلك في بعض الأحيان للإتجار بالبشر. كما يقوم الأطفال بمزاولة أعمال خطيرة في أعمال البيع بالشوارع. لم تحظر الحكومة بالدرجة الكافية استخدام الأطفال في الأنشطة غير المشروعة ولم يحدد القانون أو اللوائح الوطنية أنواع الأعمال التي تشكل خطورة على الأطفال عند قيامهم بها.

الإجراءات الحكومية المقترحة للقضاء على عمالة الأطفال

بناءً على التقارير الواردة، فقد تم تحديد الإجراءات المقترحة التي من شأنها تعزيز القضاء على عمالة الأطفال في الجزائر.

الإجراءات الحكومية المقترحة للقضاء على عمالة الأطفال		
المجال	الإجراء المقترح	السنة (السنوات) المقترحة
إطار العمل القانوني	ضمان تشديد القوانين للعقوبات، أو تصنيف مشاركة الأطفال في جميع الأنشطة غير المشروعة كجريمة منفصلة، بما في ذلك استخدام وجلب وعرض الأطفال للانخراط في إنتاج وتوزيع المخدرات.	2020 – 2013
	تحديد أنواع العمل الخطرة المحظورة بالنسبة للأطفال دون سن 18 بالتشاور مع منظمات أرباب العمل والعاملين.	2020 – 2009
	ضمان حظر القانون جنائياً لتجنيد الأطفال دون سن 18 من جانب الجماعات المسلحة من غير الدول.	2020 – 2016
الإنفاذ	نشر المعلومات بشأن إنفاذ قانون العمل لقوانين عمالة الأطفال، بما في ذلك تمويل مفتشية العمل، وعدد مخالفات عمالة الأطفال التي تم فيها توقيع عقوبات، والغرامات التي تم تحصيلها.	2020 – 2009
	ضمان توفير التدريب الأولي لمفتشي العمل الجدد وكوادر التحقيقات الجنائية.	2020
	نشر المعلومات ذات الصلة بالتطبيقات الجنائية لقوانين عمالة الأطفال بما في ذلك عدد التحقيقات والمحاكمات والإدانات والعقوبات المفروضة على الجرائم المرتبطة بأسوأ أشكال عمالة الأطفال.	2020
سياسات الحكومة	تبني سياسة وطنية تشمل كافة أسوأ أشكال عمالة الأطفال ذات الصلة، مثل الاستغلال الجنسي التجاري والتسول القسري وأعمال الشوارع.	2020 – 2015

الإجراءات الحكومية المقترحة للقضاء على عمالة الأطفال		
المجال	الإجراء المقترح	السنة (السنوات) المقترحة
	نشر الأنشطة التي تم تنفيذها لتطبيق سياسة العمل الوطنية لمنع ومكافحة الإتجار بالأشخاص خلال فترة التقرير.	2020
البرامج الاجتماعية	القيام بالأبحاث ونشر المعلومات التفصيلية الخاصة بالأطفال المنخرطين في عمالة الأطفال أو أولئك المعرضين للانخراط فيها؛ مع تحديد تلك الأنشطة، بما في ذلك الأنشطة التي تمت ضمن أعمال البناء، بالإضافة إلى نشر المعلومات لغرض رسم السياسات العامة.	2020 – 2014
	ضمان قيام البرامج الاجتماعية بمعالجة العدد المتزايد من الأطفال المهاجرين المنخرطين في العمل في المشروعات الريفية التي تمتلكها العائلات والعمل في قطاع الزراعة، فضلاً عن الذين تم إجبارهم على التسول.	2020
	توسيع نطاق البرامج القائمة لمعالجة نطاق مشكلة عمالة الأطفال، بما في ذلك الاستغلال الجنسي للأطفال، والعمل في الشوارع، والتسول القسري.	2020 – 2016
	نشر الأرقام الإحصائية المنفصلة عن عمليات الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال بغرض تحقيق التقييم الكامل لنطاق تلك العمليات ووضع برامج اجتماعية يتم تصميمها خصيصاً تبعاً لذلك.	2020
	ضمان إيقاف الحالات الفردية التي يرفض فيها مدراء المدارس تسجيل الأطفال المهاجرين وفقاً للقوانين التي تسمح بالتعليم العام المجاني لجميع الأطفال.	2020 – 2018
	اتخاذ الإجراءات لإزالة العقبات أمام حصول الأطفال المهاجرين والأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة على خدمات التعليم، بما في ذلك: حواجز اللغة، وندرة التدريب المتخصص، ووسائل المواصلات وإمكانية وصول الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة إلى المنشآت المدرسية.	2020 – 2015
	توسيع نطاق البرامج الاجتماعية لمعالجة زيادة معدلات التسرب من المدارس في المناطق الجنوبية بالبلاد.	2020
	نشر المعلومات التي تتعلق بالأنشطة الخاصة بالبرامج الاجتماعية القائمة التي ترتبط بأسوأ أشكال عمالة الأطفال.	2020